﴿قَالَ مَعَاذَ ٱللَّهِ أَن نَّأۡخُذَ إِلَّا مَن وَجَدۡنَا مَتَٰعَنَا عِندَهُۥٓ إِنَّآ إِذٗا لَّظَٰلِمُونَ ٧٩﴾ [يوسف: 79]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

الـــــرّدُّ عـلى التـمـاسِ إخـوةِ يـوسـفَ، بـأنّ العدلَ ألّا يُؤخذَ بـالـذّنـبِ إلّا المُذنبُ

لمّا ذكرَ في الآيةِ السّابقةِ استنْجادَهم بيوسفَ ﷺ وتعطُّفَهم إليه أنْ يأخذَ منهم بديلًا عن أخيهم؛ لخصوصِ حالِه فيهم، أخبر هنا بجوابِ يوسفَ عليهم وموقِفِه مِن مَطلَبِهم.

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿مَعَاذَ ٱللَّهِ﴾: (معاذ): مصدرٌ ميميّ بمعنى: العَوْذ والعِياذ، وأصلُ (عوذ) يدلّ على الالتجاء والاحتماء والملاذِ والاعتصام بالشيء، ومعنى ﴿مَعَاذَ ٱللَّهِ﴾: أعوذ باللّه مَعاذًا، فحُذِفَ الفعلُ، وأُنيبَ بالمصدر، وأضيفَ المصدر إلى معمول الفعلِ المحذوف، و(المَعاذ): يصلحُ للمصدر واسم المكان واسم الزمان، أي: اعتنقتُ التعوّذَ وسيلةً للاحتماء، ولجأتُ إلى مكان التحصّن وأوانه[1].

2) ﴿مَتَٰعَنَا﴾: مِنْ (متع) وهو أصلٌ يدلُّ على طُولِ المُدّةِ في الخيرِ والمنفعةِ، ومنه المَتاعُ: اسمُ مصدرٍ يدلُّ على انتفاعٍ مُمْتَدِّ الوقتِ، واسْمٍ لِما يُنتَفَع به، والمرادُ به هنا الصُّواعُ[2].

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

امتناعُ القاضي مِن إدانةِ البريءِ في مكانِ المُجرمِ، ولو برِضَاه!

قال يوسفُ ﷺ مُجيبًا على مَطلَبِهم باستردادِ أخيهم، وأخْذِ بديلٍ عنه منهم: نَعتصمُ باللّه ونَستجيرُ به مُنزِّهين أنفسَنا عن

(1) ابن فارس، مقاييس اللّغة، وابن منظور، لسان العرب، وجبل، المعجم الاشتقاقي المؤصّل: (عوذ)، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/37.

(2) ابن فارس، مقاييس اللغة، والرّاغب، المفردات، والسّمين الحلبي، عمدة الحفّاظ، وجبل، المعجم الاشتقاقي المؤصّل: (متع).

أن نأخذَ أحدًا غيرَ الذي وجدْنا المكيالَ عنده - كما حكمْتُم أنتم وأقررْتُم على ذلك - لأنّنا إنْ نفّذنا مُرادَكم نكونُ قد جانَبْنا العدْلَ والسَّدادَ في الحُكْم، بعقابِنا البريءَ وإطلاقِنا سراحَ الجاني، وإنْ حصلَ ذلك فنحن إذن لَظالمون.

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

نُكتةُ فصْلِ الآيةِ عمّا قبْلَها:

تَقدُّمُ الاستعاذةِ في كلِّ أمرٍ مُحرِجٍ يأباه الشّرعُ، وتَنبذُه النّفسُ

فُصِلتْ جملةُ: ﴿قَالَ مَعَاذَ ٱللَّهِ﴾ عمّا قبْلَها، ولم توصَلْ بعاطفٍ؛ لوقوعِها استئنافًا بيانيًّا ممّا قبْلَها، فهي واقعةٌ جوابًا عن سؤالٍ مُقدَّرٍ بعد قولِه: ﴿فَخُذْ أَحَدَنَا مَكَانَهُۥٓ﴾ [يوسف: 78]، فكأنّه سأل سأَلٌ: فماذا كان جوابُه عليهم؟ فأجيبَ: ﴿قَالَ مَعَاذَ ٱللَّهِ أَن نَّأْخُذَ إِلَّا مَن وَجَدْنَا مَتَٰعَنَا عِندَهُۥٓ﴾، وجملةُ الاستئنافِ البيانيِّ تُفصَلُ ولا تُوصَلُ بالعاطفِ[1].

نُكتةُ التّعبيرِ بالمصدرِ الميميِّ:

التماسُ التّحصُّنِ بالله، بأقْومِ الألفاظِ، حَصانةٌ ومَلاذٌ

قولُهُ تعالى: ﴿مَعَاذَ ٱللَّهِ﴾ مصدرٌ ميميٌّ نابَ عن فِعلِه: (أعوذ بالله)، ثمّ حُذفَ الفعلُ وحُذفَ حرفُ التّعديةِ إلى المفعول، وأُضيفَ المصدرُ للمفعول: (مَعاذَ الله)، ونُكتةُ التّعبيرِ بالمصدرِ الميميِّ: الدّلالةُ على معنى الحدَثِ المجرَّدِ عنِ الزمن كما هو دَلالةُ جميعِ المصادرِ، وزاد المصدرُ الميميُّ دَلالةً على الذّات، فإنّ المَعاذَ يحملُ معه ذاتًا تُعيذُ وذاتًا تُعاذُ، ودَلالةً على تمامِ الحدَثِ وغايتِه، وهذه نُكتةُ إيثارِ التّعبيرِ بالمصدرِ الميميِّ دون غيرِه منَ المصادرِ كالعوْذِ والعِياذِ التي تدلُّ على الحدثِ مُجرّدًا من غيرِ اقترانِ معنىً إضافيٍّ به. وصيغةُ (مَفْعَل) هنا تصلحُ أيضًا أن تكونَ للمكانِ والزّمان، فتدلُّ على جهةِ العوْذِ وزمنِه، ليقعَ تعوُّذُه دالًّا على محلِّ التّوجّهِ وميقاتِ طلبِ الحمايةِ، فكأنّه قيل: هذا أوانُ التّعوّذِ ومُتَّجَهُه[2].

(1) البقاعي، نظم الدرر: 10/180.

(2) ابن منظور، اللسان: (عوذ)، وفاضل السامرائي، معاني الأبنية، ص: 31، ص: 26.

دلالة التّعبيْر بالمصدرِ الميميّ:

تـصـويـرٌ لمعنى المُتحقِّقِ لقيام معنى التعوّذ في قلبِ يوسف عليه السلام ولِسانِه

في قوله تعالى: ﴿مَعَاذَ ٱللَّهِ﴾ ذكر أبو زهرةَ في تفسيره توجيه التّعبيرِ بالمصدَرِ الميميِّ دونَ المصدَرِ المجرّدِ بقوله: "ولا شكَّ أنّ التّعبيرَ بالمصدرِ الميميِّ دونَ المصدَرِ الأصليِّ له معنى يُدركُه السّامعُ بذَوقِه، ولم نجدِ النّحويّين ولا البلاغيّين تَعرّضوا لبيانِ التّفرقةِ بين التّعبيرِ بالمصدَرِ الميميِّ وغيرِه؛ والذي يَتبدّى لنا ونظنُّه تفرقةً بينهما أنّ المصدرَ الميميَّ يُصوّرُ المعنى المَصدريَّ واقعًا قائمًا مُتحقِّقًا في الوجود، أمّا المصدرُ غيرُ الميميِّ فيُصوّرُ المعنى مُجرّدًا"[1].

فالتّعوّذُ باللّه قائمٌ متحقِّقٌ في خُلقِ يوسفَ عليه السلام صدّقَه الوِجدانُ، ولُفِظَ باللّسانِ، وجَسّده عملًا الجُسْمانُ[2].

دَلالةُ إضافةِ المصدَرِ، إلى اسْمِ الذّات ﴿ٱللَّـهِ﴾:

إنّما العَوْذُ كُلُّه لله وبالله، ولا ضـارَّ ولا نـافـعَ سِواه

قوله تعالى: ﴿مَعَاذَ ٱللَّهِ﴾، أضيفَ فيه المصدرُ إلى المفعول، وأفادتِ الإضافةُ تعريفَ المصدرِ وتعْيينَه، فهو عوْذٌ مُقيَّدٌ بأنّه باللّه العظيم، كما أفادتِ الإضافةُ الإيجازَ والتّخفيفَ، فأصلُ الكلام: معاذًا باللّه، لأنّه على معنى: أعوذُ باللّه مَعاذًا، فحذفَ التّنوينَ وحرفَ الجرِّ الدّالَّ على التّعديةِ والإلصاقِ، وأضاف المصدرَ لمفعولِه، فخَفَّ التّركيبُ، مع ما في إضافة المصدرِ إلى لفظ الجلالةِ من إفادةِ معنى القصْرِ؛ لأنّه لا تحصلُ الإعاذةُ على الحقيقةِ إلّا منه، وكلُّ مُعيذٍ أحدًا فبإعاذةِ اللّه أعاذَه.

وإضافةُ المصدرِ إلى اسْمِ الذّات ﴿ٱللَّهِ﴾ تدلُّ على تعظيم العوْذِ وكمالِه، إذْ أضيفَ إلى الكامل العظيم ﷻ، ولذا كانت الاستعاذةُ باللّه هي طلبُ أقصى درجاتِ الحمايةِ والعِصمةِ، كما يُستعانُ على

(1) أبو زهرة، زهرة التفاسير: 2/647.

(2) أبو زهرة، زهرة التفاسير: 2/647، "والجُسْمانُ جِسْمُ الرجل، ويقال: إنه لَنَحيفُ الجُسْمان"، يُنظر: ابن منظور، لسان العرب: (جسد).

تقرير الحصْرِ بِسَماعيّةِ التّركيب، فهذا التّركيبُ ﴿مَعَاذَ ٱللَّهِ﴾ هو تركيبٌ متواترٌ منقولٌ على تلك الصّيغةِ منَ الإضافة، ولم تُسمَعْ إضافتُه لغير اسْمِ الجلالةِ[1].

الموقعُ النّحويُّ والبيانيُّ لجملةِ ﴿أَن نَّأۡخُذَ﴾:

جُملةُ: ﴿أَن نَّأۡخُذَ﴾ في محلِّ نصبٍ على نزع الخافض، والتّقديرُ: معاذَ اللّه مِنْ أنْ نأخذَ، أو في محل جرٍّ بالجارِّ المحذوفِ، أي: مِنْ أن نأخذ، ونُزِعَ الخافضُ لكثرةِ الاستعمالِ وأمْنِ اللَّبسِ، وللتّخفيفِ والاختصارِ والإيجازِ، ذلك أنّه لكثرةِ استعمالِ العوْذِ، وتعْدِيته بحرف جرٍّ متعيَّنٍ؛ وهو(مِنْ)، فلا يُتوهَّمُ التّعدّي بغيره، فيقال: دومًا: استعذتُ بكذا مِنْ كذا، فحُذِفَ الخافضُ بلاغةً لتوفُّرِ القرائنِ الدّالّةِ عليه، مع ما في الحذفِ من تمامٍ في الجرَسِ الصّوتيِّ عن إثباتِه[2].

مَـنْ قَـدَرَ على شيءٍ، فلا يأخذه إلّا بحقِّه

نُكتةُ نفْيِ فعْلِ الأخذِ دونَ كيفيّاتِه، وفي الحالِ والاستقبالِ:

في المصدَرِ المُؤوّلِ ولا سيما مع (أنْ) دَلالةٌ على مجرّدِ معْنى الحدثِ، دونَ احتمالٍ زائدٍ عليه، ففي ﴿أَن﴾ تحصينٌ مِنَ الإشكال، وتخْليصٌ له مِن شوائبِ الإجمالِ بتحديدِ هيئاتِ نفْيِ الأخذِ وكيفياتِه، وعلى أيّ وجهٍ سيحصلُ ذلك؛ فالجوابُ مُخصّصٌ عنِ التنزّه عن أخذ غيرِ المتّهم فحسبُ[3]. فضلًا عمّا يحتملُه التّعبيرُ بالمصدرِ المُؤوّلِ من دلالة التّعوّذِ مِن فعلِ أخْذِ البريء حالًا واستقبالًا؛ فهو المناسبُ لخُلقِ الأنبياءِ ﷺ.

مـن أخـلاقِ الأنبياءِ الأثيرةِ، ألّا يُؤخذَ البريءُ بـذنْـبِ صاحبِ الجريرةِ

نُكتةُ التّعبيرِ بضميرِ العظَمةِ للمتكلّمِ:

جاء جوابُ يوسفَ ﷺ مَسوقًا بضميرِ العظَمةِ للمتكلّم: ﴿نَّأۡخُذَ﴾، ﴿وَجَدۡنَا﴾، ﴿مَتَٰعَنَا﴾، ﴿إِنَّآ﴾، ﴿لَّظَٰلِمُونَ﴾، للدّلالة على أحد أمرَين:

لـيـس كـلُّ تعظيمٍ للنّفْسِ مَذمومًا، ولا كلُّ حمْدٍ لها مندوبًا

(1) ابن منظور، اللسان: (عوذ)، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/37.
(2) مكّي، مشكل إعراب القرآن: 1/393، والخطيب، التفصيل في الإعراب: 7/55.
(3) السّامرائي، معاني النحو: 3/149.

الأوّلُ: على المُشاركِ في القرارِ والحُكمِ وهم واضِعو أدبيّاتِ الدّولة، من أهل الحلِّ والعَقدِ، والمشرفون معه على تنفيذِها.

الثّاني: يعود الضّميرُ عليه وحدَه، والجمعُ للتّعظيم، لانتهاء الحُكم إليه، وتوقُّفِ الأمرِ عليه[1].

نُكتةُ التّعبيرِ عنِ الاسترقاقِ، أوِ الحبْسِ بالأخْذ:

حُسْنُ الجوابِ عن السّائلِ، كافٍ عنِ تَكرارِ السُّؤالِ في هذه المسائلِ

لم يقلْ في السّياقِ الكريمِ: (معاذَ اللّه أنْ نَسترِقّ أو نَسترهِنَ أو نُعاقِبَ أو نَحبِسَ..)، لنُكتتَين:

الأولى: موافقةُ اللّفظِ في سؤالهم، فإنّهم عبّروا بالأخْذِ في مطلبِهم له في قوله: ﴿فَخُذْ أَحَدَنَا مَكَانَهُۥٓ﴾ [يوسف: 78] فأجابَهم بما يوافق كلامَهم، ليدلَّ على أنّه يرفضُ عمومَ ما عبّروا عنه بالأخْذ، أيًّا كان الوجْهُ الذي سيقعُ عليه الاستبدالُ المَرجوُّ، وهذا مِن حُسْنِ الجوابِ وأسلوبِ الحكيمِ في الردّ على مَن يَسألُه، وهو أن يُجيبَ بنفسِ اللّفظ الذي استخدمَه السّائلُ، ليقع جوابُه عليه على وَفْقِ مقصودِه لفظًا ومعنًى، لئلّا يُتوهّمَ أنّه أجاب على غير مقصودِ السّائل، ولا يتمُّ ذلك إلّا بتعْيين اللّفظ المُستعملِ دون غيره؛ لأنّ المقاصدَ والمعاني تتفاوتُ بتبايُنِ الألفاظِ والمباني.

الثّانيةُ: أنّ التّعبيرَ بالأخْذ أفادَ عُمومَ المُؤاخذَة على أيّ وجهٍ حصلَ ذلك، لأنّ الأخْذَ هو تناولُ الشّيءِ بحوْزِه وتحصيلِه والقبْضِ عليه، سواءٌ وقع ذلك على جهة التّراضي والاختيارِ أوِ القهْر والإكراهِ، فيدخلُ في لفظ الأخْذ حينئذٍ جميعُ وجوهِ العِقابِ وجميعُ وجوهِ البَدليّةِ في إحلالِهم محلَّ أخيهم، لتعميمِ عدمِ الجوازِ على كلّ حالٍ[2].

(1) الآلوسي، روح المعاني: 7/33، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/37.
(2) الرّاغب، المفردات: (أخذ)، والآلوسي، روح المعاني: 7/33.

معنَى الاستثناءِ المُفرّغِ، في سياقِ الآيةِ المُحكمِ:

قولُه تعالى: ﴿إِلَّا مَن وَجَدۡنَا مَتَٰعَنَا عِندَهُۥٓ﴾، استثناءٌ مُفرّغٌ، تفرّغَ فيه العاملُ ﴿نَّأۡخُذَ﴾ للعملِ في المستثنَى بعد (إلّا) وهو ﴿مَن وَجَدۡنَا﴾، مع حذفِ المُستثنى منه، وصحَّ التّفريغُ، لكونِ العاملِ مَنفيًّا في معناه، لأنّ ﴿مَعَاذَ ٱللَّهِ﴾ في معنى الامتناعِ والنّفي، فكأنه قيل: (لا نأخذ إلا من وجدنا)، وفائدة تفريغ الاستثناء: المبالغة في عموم القصر وشموله، وإجراء جملة الاستثناء مجرى القانون المطّرِد عنده، فلا يتخلّف إجراؤه مع كلّ أحد[1].

تَـحـرّي قـضـرِ الكلام ما أمْكَن، بشرْطِ وُضوحِه، وجَلاءِ مُؤدّاهُ

معنى ﴿مَن﴾، ونُكتةُ التّعبيرِ بالاسمِ الموصولِ، وبصلتِه:

المرادُ بـ ﴿مَن﴾ في قوله: ﴿مَن وَجَدۡنَا﴾: الموصوليّةُ، كأنّه قيل: إلّا الذي وجدْنا[2]. والتّعبيرُ بالموصولِ المشتركِ ﴿مَن﴾، دونَ الموصولِ الخاصِّ، فلم يقل: (الذي وجدنا)؛ لقصْدِ الإبهامِ والعمومِ في الحُكم المذكورِ، فهو يقرّرُ لهمُ الإجراءَ المُتَّبَعَ السّاري على كلّ أحدٍ، ويدخلون هم فيه دخولًا أوّليًّا مِن بابٍ أَولى، ولذا كان التّعبيرُ بالموصول وصِلته مُفيدًا لِعلّةِ ما تضمّنَتْه الجملةُ مِن حُكمٍ، كأنّه علَّل رفْضَ مطلبِهم بكونِ عدمِ أخْذِ البديلِ خروجًا على القانونِ المُطّردِ المُضَمَّنِ معناه في حيّزِ الموصوليّةِ مِنَ الاسْمِ الموصول وصِلَتِه[3].

الـشّـريـفُ لا يُـحـابـي أحـدًا بمنْصبِه

نُكتةُ العُدولِ عنِ الفِعل (سرق)، إلى الفِعل ﴿وَجَدۡنَا﴾:

لم يقلْ في السّياق الكريم: (إلّا من سرق متاعنا)، بل عبّر بقوله: ﴿إِلَّا مَن وَجَدۡنَا مَتَٰعَنَا عِندَهُۥٓ﴾، وفي ذلك أربعةُ دلائلَ:

فـي المعـاريـضِ مـنـدوحـةٌ عـنِ الـكَـذِبِ، وفي المجازِ ما يُغني عنِ النّشازِ

الأولى: الاحترازُ مِنَ الكِذَب، فعبّر بلفظٍ يُفيدُ التّعريضَ لا التّصريحَ، وفي المعاريضِ مندوحةٌ عنِ الكذبِ.

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/37، وفاضل السّامرائي، معاني النّحو: 2/249.
(2) صافي، الجدول: 13/41.
(3) عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن: 1/264، وفاضل السّامرائي، معاني النّحو: 1/129.

الثانية: عدمُ الالتباسِ عند المُخاطَب، فإنّهم لا يحملون وِجدانَ المتاعِ في كلامه على غيرِ محمَلِ السَّرِقة، فحصلَ المقصودُ.

الثّالثةُ: موافقةُ ما عبّروا به في مَطلَبِهم وسؤالِهم، فإنّهم قالوا: ﴿فَخُذْ أَحَدَنَا﴾ [يوسف: 78] فأجابهم بالأخْذِ كذلك، مُوافَقةً لغرَضِهم لفظًا ومعنى، وهو من حُسنِ الجواب كما تقرّرَ مِن قبلُ[1].

الرّابعةُ: حسْنُ الأدبِ مِنَ المسؤول مع المُسيء، حِفظًا لمقامِه بعدم تنزّلِه في العبارة بغير مقتضى، فيختارُ أتمَّ العباراتِ في تحقيق المقصودِ.

سِرُّ التّعبيرِ عنِ (الصُّواع) بلفظِ (المتاع):

التّعبيرُ بالمتاع دون الصُّواع في قوله: ﴿وَجَدْنَا مَتَعَنَا﴾ للمقابلةِ المعنويّةِ بين مضمون الأخذِ ومضمونِ المتاع، لاجتماع كلَيْهما في تقرير معنى الانتفاعِ، فإنّه لمّا أراد بالأخذ الاستعبادَ والاستخدامَ وهو أصلٌ في الانتفاع بالشّيء، وكان هذا الأخذُ جزاءً على سرقةِ الصُّواع الذي هو أداةُ انتفاعٍ في الكَيْل والمعيارِ، فقابَلَ انتفاعًا بانتفاعٍ، مُقابلةَ العقابِ لجنسِ الذّنْب[2].

العاقلُ ينطِقُ عن تُؤَدةٍ وتريّثٍ، فينتَقي ما يقولُ، ويَصطفي ما يَلْفِظُ

نُكتةُ فصْلِ قولِه: ﴿إِنَّآ إِذًا لَّظَٰلِمُونَ﴾:

فُصِلتْ جملةُ: ﴿إِنَّآ إِذًا لَّظَٰلِمُونَ﴾ عمّا قبلَها، لوقوعِها جملةً تفسيريّةً لجملةٍ مُقدَّرةٍ مِن شرطٍ وجوابِه، على معنى: إنْ أخذنا بديلًا عنه ظلَمْنا[3].

ذِكْرُ التّعليلِ للسّائلِ، عندَ مَنْعِه ممّا يُؤَمِّلُ، لمزيدِ إيضاحٍ وإقناعٍ

غرَضُ تَوالي المُؤكِّداتِ في فاصلةِ الآيةِ:

في قوله تعالى: ﴿إِنَّآ إِذًا لَّظَٰلِمُونَ﴾ أراد تأكيدَ الجوابِ باللّام، و(إنْ)، ولامِ الابتداءِ المُزحلَقةِ للخبر، و﴿إِذًا﴾ الجوابيّةِ، تحقيقًا لحصولِ ظُلْمِه على تقديرِ حصولِ الشّرط. والمرادُ: الكنايةُ عن

دفْعُ الشّبهةِ والتُّهمةِ بأوضحِ بيانٍ، من بليغِ البيانِ

(1) أبو السّعود، إرشاد العقل السليم: 4/299.
(2) الآلوسي، روح المعاني: 7/33.
(3) صافي، الجدول: 13/42.

عدْلِه وحِكْمتِه بوضع الأشياءِ في مواضعِها، وعدمِ الشّطَطِ فيها؛ لأنَّ المرءَ لا يرضَى أن يوصَفَ بالظّلمِ الذي هو وضْعُ الأشياءِ في غير مواضعِها، بسوء تقْييمِها وإساءةِ تقويمِها[1].

دَلالةُ ﴿إِذًا﴾ وغرَضُ تقديمِها على الخبر:

مـراعـاةُ نِـيّـةِ المُتكلّمِ، يُسَهّلُ إدراكَ مُـرادِه، ويَبينُ عن قصْدِه ومُفادِه

﴿إِذًا﴾ في قوله تعالى: ﴿إِنَّآ إِذًا لَّظَٰلِمُونَ﴾ حرفُ جوابٍ لا عملَ له لتوسُّطِه وعدمِ صدارتِه، ومعناه: جوابٌ على القولِ، وجزاءٌ على الفعلِ الذي هو مضمونُ القول، وهو أخذُ البديلِ بالفعلِ، أي: إنْ فعلْنا ذلك إذن نظْلِمْ، والجوابُ والجزاءُ اعتراضٌ بين المبتدأ والخبرِ، وتوسّطَ بينَهما، لتقوية الإسنادِ بين المبتدأ والخبر وتأكيدِ مضمونِهما. ولم تتأخّر؛ مراعاةً للفاصلة، وتحقيقًا لمعناها الاعتراضيِّ التّأكيديِّ السّابقِ، بخلافِ ما لو تأخّرتْ بعدَ الخبرِ لكانت أضْعفَ[2].

نُكتةُ التّعبيرِ بلفْظِ (الظّلم)، مادّةً وصيغةً:

الـظُّـلـمُ عاقبتُه وخيمةٌ، وظُلْمُ نَـفْـسٍ واحـدةٍ، كـظُـلْـمِ الـنّـاسِ جميعًا

عبّرَ بالظّلمِ لكوْنِ الحُكْمِ على مُرادهم وضعًا للشّيء في غير موضعِه؛ إذْ هو خِلافُ مذهبِهم، وخلافُ ما أوحيَ إليه مِنَ الاحتفاظ بأخيه بِنيامين، وعبّرَ بصيغةِ اسمِ الفاعل ﴿لَّظَٰلِمُونَ﴾، للمبالغةِ في اتّصافِه بالظّلم، بإلصاقِ الظّلمِ بذاتِه في الحالِ والاستقبالِ وصفًا مُستمرًّا وثابتًا، وذلك بدلالة اسْمِ الفاعلِ على الحدَثِ والحدوثِ وذاتِ الفاعل، وأيضًا لمُراعاة الفاصلةِ، فإنّه لو قال: ظلَمْنا أو نظلمُ (بالفعليّة) لانخرمَتِ الفاصلةُ[3].

❁ الفُروقُ المُعْجَمِيَّةُ:

الظُّلمُ والعُدوانُ:

الـظّـلـمُ أعـمُّ والاعـتـداءُ أخصُّ، وكلاهما مفسدةٌ وأذًى

يُفْصَلُ بين الظّلمِ والعُدوان بأنّ الظّلمَ: ما كان بغير حقٍّ بالكليةِ،

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/37، وصافي، الجدول: 13/42.
(2) فاضل السّامرائي، معاني النّحو: 3/346.
(3) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (ظلم)، وفاضل السّامرائي، معاني الأبنية، ص: 41.

كأخْذ مالٍ بغيرِ استحقاقٍ لشيءٍ منه، وقتلِ نفسٍ لا يحلُّ قتلُها، وأمّا العُدوان: فهو مجاوزةُ الحدودِ وتَعدّيها فيما أصلُه مباحٌ، مِثْلُ أنْ يكون له على أحدٍ حقٌّ مِن مالٍ أو دمٍ أو عِرضٍ، فيستوفي أكثرَ مِمّا له، فهذا هو العُدوان، وهو تجاوزُ ما يجوزُ أخذُه، والقرآنُ صريحٌ في أنّ الاعتداءَ هو تجاوزُ الحدِّ فيما له أصلٌ صحيحٌ، ولذلك قال هاهنا: ﴿إِنَّآ إِذًا لَّظَٰلِمُونَ﴾؛ ولم يقل: (لَمُعتَدون)، لأنّ أخْذَ الغيْرِ بجنايةِ غيرِه لا أصلَ له صحيحٌ البتّةَ، فلا استثناءَ فيه. وأصلُ الظّلمِ عند أهل اللّغة وكثيرٍ مِنَ العلماءِ: وضعُ الشّيء في غير موضعِه المُختصِّ به، إمّا بنُقصانٍ، أو بزيادةٍ، وإما بعُدولٍ عن وقتِه، أو مكانِه. وأصلُ الاعتداءِ يدلُّ على تجاوُزٍ في الشّيءِ، وتَقَدُّمٍ لِما ينبغي أن يُقتصَر عليه، والخلاصةُ: أنّ الظّلمَ أعمُّ والاعتداءَ أخصُّ، والأوّلُ محظورٌ ليس فيه حقٌّ، والثّاني يعني تّخطّي الحقِّ إلى ما ليس حقًّا[1].

(1) ابن رجب، تفسير ابن رجب: 1/323، والسّمين الحلبي، عمدة الحفاظ: (ظلم)، وابن فارس، مقاييس اللغة، وجبل، المعجم الاشتقاقي المؤصّل: (عدو).

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الثالث والعشرون، سورة يوسف من الآية 56 إلى سورة الرّعد الآية 15
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1445هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الثالث والعشرون، سورة يوسف من الآية 56 إلى سورة الرّعد الآية 15
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 23 ، 800 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-768-20-3
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 23 : المجلد الثالث والعشرون، سورة يوسف من الآية 56 إلى سورة الرّعد الآية 15.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-768-20-3
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-8086351 بتاريخ 2024/02/16م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»